

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

المؤشر السعري  
5867.5  
بتغير قدره  
+ 20  
0.34%

## خلال الأشهر المقبلة.. وسفيرنا لدى الجزائر احتفى بالشيخ حمد صباح العيار: «كيبكو» ترغب في تنفيذ مشاريع كبرى بالجزائر



الشيخ حمد صباح الأحمد خلال محادثاته مع وزير المالية الجزائري كريم جودي وبحضور سفيرنا سعود الدويش



فيصل العيار

تمت خلال هذه اللقاءات بالمميزة، معربا عن تفاؤله بما ستحمله من خير لمصلحة الشعب الجزائري والمستثمر. يذكر ان مجموعة شركة المصرفي ممثلة في بنك خليج الجزائر الذي يملك حوالي ثلاثين فرعاً في مناطق جزائرية عدة ويتطلع الى التوسع في جميع أنحاء الجزائر. وقال العيار «ان المجموعة برئاسة الشيخ حمد صباح الأحمد أبدت اهتمامها بسوق الممتلكات والتأمين على الحياة لما للمجموعة من خبرة كبيرة في هذا المجال لاسيما لوجودها في العديد من الدول

الخليجي والعربي» ومشروع إنشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك، ومشروع زيادة الوعي التاميني، ومشاريع عديدة أخرى تعمل جميعها على تحسين الجانبين التجاري والاقتصادي للدولة. وحرصاً منا على استقرار العمل وضمان وكسب العنصر البشري والذي يمثل أساس التنمية، ولإيقاف النزف والهدر لتسرب الكفاءات والموظفين خارج الوزارة وجعل الوزارة جهة جاذبة وليست طاردة للكفاءات الإدارية والفنية والاقتصادية المتخصصة، الأمر الذي يستدعي منها الاهتمام بهذا الصرح الاقتصادي لتفعيل دور الوزارة ومشاريعها المستقبلية المهمة. حيث رأينا من خلال عدة مؤشرات تم رصدتها انخفاض

### تعليق الإضرابات بناءً على وعود الوزارة

## بورسلي تخاطب «الخدمة المدنية» لزيادة بدلات موظفي «التجارة»



د.أماني بورسلي

وجهت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي خطاباً رسمياً الى ديوان الموظفين لزيادة البدلات في ظل فروقات يعانها موظفوها مع الجهات والوزارات الأخرى، وجاءت تلك الخطوة الجديدة التي قامت بها الوزارة بعد إعلان موظفيها في وقت سابق عن تعليقهم الإضراب بناءً على وعود الوزارة بورسلي، وهو ما تحقق فعلياً. وفيما يلي نص المقترحات التي أرسلتها بورسلي التي نشرها موقع «الآن» الإلكتروني حول بدلات العاملين في وزارة التجارة والصناعة، مستندة في قرارها الى حماية المستهلك واستقرار مستوى المعيشة واستكمال الانفتاح على العالم الخارجي لتحقيق التطلع الأكبر لاجل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً في ظل التطلعات التنموية للدولة ودور الوزارة المتنامي لتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية وحماية المستهلك واستقرار مستوى المعيشة واستكمال الانفتاح على العالم الخارجي لتحقيق التطلع الأكبر لاجل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جانبياً، وتحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية والإرتقاء بمستوى تقديم خدمات الوزارة من خلال مراكز خدمة تجارية صباحية ومسائية، تضم أنشطة حيوية تتصل مباشرة باقتصاد البلاد.

م	الرتب	الراتب الأساسي أول مربوط	قيمة المكافأة	أعداد غير المشمولين ودوي	التكلفة الشهرية	الكوادر الأقل	الكوادر الأقل
1	الوظائف القيادية:						
2	وكيل وزارة	550			50		
3	وكيل وزارة مساعد	500			1500		
4	الوظائف العامة:						
1	(أ)	520	520	30	15600		
2	(ب)	460	460	49	22540		
3	الأولى	410	410	182	74620		
4	الثانية	360	360	265	95400		
5	الثالثة	310	310	274	84940		
6	الرابعة	260	260	452	117520		
7	الخامسة	200	200	816	163200		
8	السادسة	165	165	174	28710		
9	السابعة	135	135	207	27945		
10	الثامنة	110	110	153	16830		
11	وظائف فنية مساعدة:						
1	الأولى	225	225				
2	الثانية	165	165				
3	الثالثة	140	140				
4	الرابعة	120	120				
5	الخامسة	105	105				
6	السادسة	90	90				
7	وظائف معاونة:						
1	الأولى	160	160				
2	الثانية	120	120				
3	الثالثة	90	90				
20	إجمالي بدلات الوظائف القيادية والإشرافية						
	إجمالي تكلفة الكوادر						724,365 د.ك.

بدل الموظف القيادية والإشرافية	عدد المسؤولين	تكلفة الشهرية (د.ك.)
400	1	400
350	10	3500
250	49	12250
200	80	16000
150	233	34950
100	30	3000
-	403	70100

ملاحظة: يوجد لدى الوزارة عدد 30 مشرف صالة حالياً للقيام بتسييس إجراءات عمل تنفيذ الخدمات يتم تفويضهم لاعتماد الخدمات الصادرة بمراكز الخدمة التجارية.

العديد من المشاريع الكبرى الإستثمارية علاوة على وجود الكوادر المؤهلة للعمل والموارد الطبيعية التي يمكن أن تجعل الجزائر بلداً رائداً في العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة. من جهة أخرى أقام سفيرنا لدى الجزائر سعود الدويش حفل عشاء الليلة قبل الماضية على شرف رئيس مجلس إدارة مجموعة شركة «مشاريع الكويت» الشيخ حمد صباح الأحمد والوفد المرافق له، وذلك في مقر إقامة السفير في أعالي حيدرة بالعاصمة الجزائرية. وحضر المائدة عدد من الوزراء في الحكومة الجزائرية يتقدمهم وزير المالية الجزائري كريم جودي ووزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري رشيد بن عيسى والمستشار برئاسة الجمهورية الجزائرية محمد علي بوغازي وعدد من رجال الأعمال الجزائريين من مختلف الأوساط الجزائرية في شتى القطاعات وكذا أعضاء السفارة الكويتية بالجزائر.

وكان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد التقى في وقت سابق رئيس مجلس إدارة مجموعة شركة «مشاريع الكويت» الشيخ حمد صباح الأحمد.

كما أجرى الشيخ حمد صباح الأحمد محادثات مع وزير المالية الجزائري كريم جودي ووزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار الجزائري محمد بن مرادي.

وتكافؤ الفرص، تجسيدا لمبدأ المساواة بين المهن والوظائف على مستوى جهات العمل. كما نرغب في إعادة النظر بقيمة البدلات التي تمنح للعاملين بوظائف «التفتيش» الذين تم ظلمهم بعد مساواتهم بالبدلات المخصصة لجميع الوظائف الإدارية بعد إصدار مجلس الخدمة المدنية قراره الذي نص على رفع قيمة جميع بدلات الوظائف على 100 دينار، حيث كان هذا القرار محبطاً لأكثر الوظائف الحالية على سبيل المثال «المفتش التجاري» و«المفتش المحاسبة» والقانونية، ونظم المعلومات، والإداريين» نظراً لمساواتهم بالموظف العامل على الدرجات الاعاونه والفنية المساعدة البسيطة.

كذلك نرغب بمنح البدلات الخاصة «بالتفتيش» لبعض الموظفين الذين تتضمن مهامهم القيام بالتفتيش لسدى الإيرات التخصصية مثل «إدارة التأمين - إدارة المعادن الثمينية - مكتب غسيل الأموال - إدارة حماية المستهلك»، وذلك نظراً لطبيعة العمل وتطلب مهامهم القيام «بالتفتيش التخصصي». إذ نرى ضرورة ان تشمل بدلات جميع القائمين بالتفتيش على كل من «الكادر العام للوزارة» أو «الكادر المالي التخصصي» بالإضافة الى «بذل طبيعة عمل المفتش»، وذلك لتحملهم الجهد الإضافي في حال التنقل للتفتيش بين المحلات والمنشآت التجارية، وعليه أود أن أؤكد اهتمامي وحرصى الشديدين على إقرار بدلات مالية للعاملين بوزارة التجارة والصناعة للموظفين غير المشمولين بقرارات مجلس الخدمة المدنية متمثلة «بكادر عام للوزارة» و«بذل مهام إشرافية» وبدل طبيعة عمل للمفتش»، كما يرافق هذه المبادرة الالتزام بساعات العمل وأداء أفضل، وذلك لتنفيذ مهام المرحلة المقبلة المطلوبة من موظفي الوزارة والمرتبطة بالشأن الاقتصادي والتجاري الذي لا يقل أهمية عما تحظى به بعض الجهات الأخرى في الدولة.

أملّة وكنى ثقة بأنه ستحظى البدلات المطلوبة لدعم مجلس الخدمة المدنية ليستنى للوزارة تحقيق أهدافها وأداء مهامها بشكل الذي يحقق التطلعات الاقتصادية المأمولة والتي في مقدمتها جعل الكويت مركزاً مالياً وخدمياً وتجارياً.

## «الصناعات الوطنية» تسدد القسط الأخير لصكوك أصدرتها في 2006

أعلنت شركة الصناعات الوطنية أنها قد أتت أمس سداد مبلغ 25 مليون دولار وذلك عن القسط الأخير من إصدارها لصكوك في 2006 بمبلغ إجمالي 100 مليون دولار وبذلك تكون الشركة قد أوفت بكامل التزاماتها تجاه حملة الصكوك في المواعيد المقررة ودون أي تأخير.

صرح المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي العضو المنتدب للعلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والإعلام الشيخ طلال الخالد بأن مؤسسة البترول الكويتية مازالت تجري تحقيقاتها بشأن ما يتردد من تهريب وقود الديزل وذلك من خلال اللجنة الفنية التي تم تشكيلها بناءً على قرار الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 31-7-2011، وهي اللجنة التي تضم في عضويتها مجموعة فنية مختصة تعمل على مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة ذات الصلة بإجراءات تسويق وتزويد وتوزيع منتج الديزل في السوق المحلي وتقييم نظم الرقابة الداخلية المتبعة في هذا الشأن والتأكد من فاعليتها، وتحديد مواقع الخلل التي قد تعرض أو تتسبب في إلحاق الضرر بالمال العام ومراجعة جميع التحقيقات التي أجريت في القطاع النفطي حول منتج الديزل للتأكد من سلامة إجراءاتها والنشاط التي

توصلت إليها. وقال الخالد إن اللجنة سترفع تقريراً شاملاً عند الإنتهاء من مهام عملها متضمناً النتائج التي انتهت إليها وأي توصيات تراها لازمة في شأن المسائل والامور التي تدرى أنها على درجة من الأهمية، مشيراً الى ان مدة عمل اللجنة ثلاثة اشهر اعتباراً من أول إجراء مباشرة لعملها والذي تم بتاريخ 15-8-2011. وبذلك ستنتهي اللجنة من مهمتها وترفع تقريرها النهائي بتاريخ 15-11-2011.

وأضاف قائلاً: «نود أن نشير إلى انه قد تم تشكيل لجنة أخرى برقم (245) من قبل وزير التجارة في شهر يونيو الماضي لدراسة موضوع تهريب وقود الديزل المدعوم برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية في وزارة التجارة وتضم في عضويتها كلا من وزارة الداخلية وشركة البترول الوطنية الكويتية وإدارة الجمارك».

وأوضح الخالد ان دور مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة يتلخص

## عبر لجنة فنية تضم في عضويتها مجموعة فنية مختصة الخالد: «مؤسسة البترول» مستمرة في تحقيقاتها بشأن تهريب وقود الديزل

في اكتشاف واستخراج النفط ومشتقاته وتسويقه محلياً وعالمياً، وبالتالي فإن أمر مراقبة تهريب الديزل خارج عن نطاق تخصصها وعلى الرغم من ذلك وحرصاً منها على المال العام شكلت لجنة تقصي الحقائق سالفة الذكر التي مازالت تقصي الحقائق في هذا الشأن.



الشيخ طلال الخالد

## موظفو البورصة يلفون إضرابهم المقرر في 19 أكتوبر لتلبية مطالبهم

أخرى. وتؤكد المادة 157 من قانون هيئة أسواق المال ضرورة أن يستمر موظفو البورصة في أداء مهامهم بنفس الحقوق والواجبات ولكن تحت مظلة هيئة أسواق المال بدءاً من تاريخ العمل بالقانون في مارس الماضي. وقال سامي المعجل إن الإضراب أصبح لغياً بعد مقابلة الوزير لـممثلين عنهم واستجابتها لطلباتهم المتعلقة بمستحققاتهم المالية المتبقية لدى بورصة الكويت. وأضاف أن الشق الذي يخص بورصة الكويت من مطالبهم قد انتهى ولكن يبقى الشق الآخر المتعلق بتسكينهم في مستقبر الماضي إقبال وزير التجارة والصناعة ثلاثة أسابيع لتلبية مطالبهم ولا سيغفون إضرابهم عن العمل في 19 أكتوبر الجاري. ويطلب الموظفون بان يتم تحويلهم للعمل تحت مظلة هيئة أسواق المال بدلاً من بورصة الكويت مستندين إلى نص المادة 157 من قانون هيئة أسواق المال بالإضافة إلى تسوية مستحققاتهم المالية المتبقية لدى بورصة الكويت ومزايا مالية

روبرتز: قال أحد قيادات موظفي البورصة أمس إن الموظفين قرروا إلغاء الإضراب الذي كان مقرراً في 19 أكتوبر الجاري والذي كان سيتسبب في وقف التداول. وقال سامي المعجل وهو أحد القيادات البارزة لموظفي البورصة إن قرار إلغاء الإضراب جاء بعد أن تمت تلبية مطالبهم من قبل وزيرة التجارة والصناعة برئاسة لجنة سوق الكويت للأوراق المالية د.أماني بورسلي. وكان ممثلون لموظفي البورصة قد قرروا في اجتماع أداره المعجل وضم عدداً كبيراً منهم في 26 سبتمبر الماضي إقبال وزير التجارة والصناعة ثلاثة أسابيع لتلبية مطالبهم ولا سيغفون إضرابهم عن العمل في 19 أكتوبر الجاري. ويطلب الموظفون بان يتم تحويلهم للعمل تحت مظلة هيئة أسواق المال بدلاً من بورصة الكويت مستندين إلى نص المادة 157 من قانون هيئة أسواق المال بالإضافة إلى تسوية مستحققاتهم المالية المتبقية لدى بورصة الكويت ومزايا مالية

## «هيئة أسواق المال» تخاطب 18 شركة مدرجة لاستيضاح استئناف تداولها

أعلنت هيئة أسواق المال أنها وطبقاً للقرار رقم 3 لسنة 2011 بشأن نظام الإبراج في بورصة الأوراق المالية والصادر بتاريخ 12 أبريل 2011 فإنها قد قامت بمخاطبة 18 شركة مدرجة لاستيضاح الخطوات التي اتخذتها تلك الشركات لاستئناف تداول سهمها في السوق طبقاً للفقرة 2 من المادة 25 من القرار رقم 3 لسنة 2011 والتي تنص على أن للهيئة إلغاء إيراد أي ورقة مالية مدرجة في البورصة إذا استمر وقف تداول الورقة المالية لمدة ستة أشهر دون أن تتخذ الشركة إجراءات مناسبة لاستئناف التداول. وذكرت الهيئة في بيان نشر على موقع البورصة أمس أنها تتلقى تباعاً خطابات من هذه الشركات، حيث ستقوم الهيئة بدراسة حالة كل شركة على حدة لاتخاذ القرار المناسب، علماً بأن هذه الشركات هي كالتالي: شركة المستثمر الدولي، بيت الأوراق المالية، شركة الإستثمارات الصمعية والمالية، المجموعة الدولية للاستثمار، مجموعة عارف الإستثمارية، شركة دار الإستثمار، شركة أعيان للإجارة والاستثمار، المجموعة الخليجية الدولية للاستثمار، الشركة الكويتية للتحويل والاستثمار، الشركة الدولية للإجارة والاستثمار، شركة المدار للتحويل والاستثمار، شركة نور للاستثمار المالي، شركة المسار للإجارة والاستثمار، شركة الصفاة العالمية القابضة، شركة منا القابضة، شركة الإبراج القابضة، شركة فيلا مودا لايف ستايل وشركة الشبكة القابضة.

الذي يعكس حرص الحكومة منذ بداية السبعينيات عبر مباراتها بإنشاء مؤسسة تموينية متخصصة للقطاع الصناعي قادرة على تمويل ودعم المشاريع الصناعية حتى نهاية العام الماضي بلغ 889,4 مليون دينار على مدى 37 عاماً من عمل البنك. وأوضح الخائف في بيان صحافي إن البنك استطاع توفير قروض صناعية ميسرة لعدد 885 مشروعاً صناعياً منحت لـ 434 منشأة صناعية، عدد منها جديد والأخر توسعة منشآت قائمة. وأضاف ان إجمالي القروض الصناعية التي التزم بها البنك طوال فترة عمله يمثل 52٪ من إجمالي تكلفة المشاريع الصناعية المتقدمة للحصول على دعم البنك البالغة تكلفتها 1,68 مليار دينار. وأفاد بأن النسبة السادسة من دليل بنك الكويت الصناعي تتضمن معلومات وبيانات مفصلة عن جميع هذه المشاريع ودور البنك في تمويلها والترتيب للمشاريع الصناعية ودعم القطاع الصناعي الكويتي الذي يعد الرافد الثاني للاقتصاد الوطني في ظل خطة التنمية.

## البنك الصناعي قدم 889,4 مليون دينار قروصاً صناعية خلال 37 عاماً

وأضاف ان خطة التنمية متوسطة الاجل وما شملتها من برامج تهدف الى تنمية القطاع الصناعي وتأكيد الدور الجزي ليكون أكثر أهمية في هذه المرحلة في توجيه وزيادة الاستثمارات في المشاريع الصناعية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة. وقال الخائف ان الإصدار السادس لدليل بنك الكويت الصناعي يغطي جميع المنشآت الصناعية التي وافق البنك على تمويلها في الفترة من 1974 حتى 2010. حيث تم اعاده وفق التصنيف الدولي الموحد لتنشيطه الاقتصادية (آي إس آي سي آر آي في 1.3). ويعرض الدليل معلومات وبيانات مهمة لخدمة المهتمين بشؤون القطاع الصناعي في الكويت ويعطي نظرة عن عمل البنك وأهدافه وأنشطته والإدارات العاملة فيه.

وكونا: قال رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي العضو المنتدب للبنك عبدالمحسن الخائف ان إجمالي القروض الصناعية التي قدمها البنك الصناعي حتى نهاية العام الماضي بلغ 889,4 مليون دينار على مدى 37 عاماً من عمل البنك. وأوضح الخائف في بيان صحافي ان البنك استطاع توفير قروض صناعية ميسرة لعدد 885 مشروعاً صناعياً منحت لـ 434 منشأة صناعية، عدد منها جديد والأخر توسعة منشآت قائمة. وأضاف ان إجمالي القروض الصناعية التي التزم بها البنك طوال فترة عمله يمثل 52٪ من إجمالي تكلفة المشاريع الصناعية المتقدمة للحصول على دعم البنك البالغة تكلفتها 1,68 مليار دينار. وأفاد بأن النسبة السادسة من دليل بنك الكويت الصناعي تتضمن معلومات وبيانات مفصلة عن جميع هذه المشاريع ودور البنك في تمويلها والترتيب للمشاريع الصناعية ودعم القطاع الصناعي الكويتي الذي يعد الرافد الثاني للاقتصاد الوطني في ظل خطة التنمية.